تقرير: اعضاء في الكنيست يؤكدون أن تحقيق الجيش الاسرائيلي في قضية مقتل عائلة غالية ليس أمينا

■ وجدت عضو الكنيست زهافا غلئون من ميرتس من الصحيح أن تُشكك في تحقيق الجيش الاسرائيلي في القذيفة التي أصابت عائلة فلسطينية، خرجت تستجم على شاطىء بحر غزة. قرر تحقيق الجيش الاسرائيلي، بعد انقضاء نحو من اسبوع، أن الجيش الاسرائيلي لم يشارك في الأمر. قررت صحف بريطانية رائدة ثلاث، وكتاب مقالات اسرائيليون ايضا، أن تحقيق الجيش الاسرائيلي ليس أمينا.

لا أعلم بناء على ماذا يمكن تحديد أن التحقيق الذي أجراه الجيش الاسرائيلي في أعقاب هذه المأساة ليس أمينا. ولكن اذا أصبحوا يتحدثون عن التحقيقات، فربما يكون من المناسب أن نُجري تحقيقا شاملا في القضية، التي لم تُبحث لسبب ما قط: ألا وهي دوافع السيدة غلئون وكُتاب المقالات، الذين هاجموا صدق تحقيق الجيش الاسرائيلي.

أنا أعلم أن كُتاب المقالات والساسة يفترض أن يكونوا فوق رتبة التحقيق (اذا لم يكن جنائيا). يفترض أن تكون اقوالهم وما يكتبون نقية من أي فساد، وتلون وتوجهات شخصية.

نحن، الصحافيين والساسة، يفترض أن نكون خُدام جمهور مخلصين؛ ووظيفتنا هي، على ذلك أن نكشف فقط عن الحقيقة المُرة للجمهور. لكننا أنقياء كالثلج، وموضوعيون، وبلا مصالح. أليس كذلك؟

السيدة زهافا غلئون، على سبيل المثال. من الواضح أنه لا توجد لها أي دوافع خفية. لا يثور في الذهن أنها تشتاق الى الأضواء والى الكشف في أحد البرامج التي يشاهدها الكثيرون في احدى قنوات التلفاز، لا يوجد شك في أنها تهتم فقط في الكشف عن الحقيقة، والجيش الاسرائيلي، وبخاصة في هذه الساعة الصعبة، هو بمنزلة غرض سهل للرُماة.

وكُتاب المقالات ايضا، وهم مثقفون مستقيمون في نظر أنفسهم، مستعدون لمشاركة كارهي اسرائيل ليبدوا جميلين مُحقين في نظر أنفسهم. من الواضح لهم أن الجيش الاسرائيلي كاذب. وربما لم تكن لهم ببساطة مقالة يكتبونها في اليوم المحدد من الاسبوع.

متى سنصدق زهافا غلئون وكُتاب المقالات الاسرائيليين، في أن دوافعهم ليست فاسدة؟ عندما نسمع انهم ينتقلون للسكن في سدروت، ويستيقظون ليلا على صفير «شاحر أدوم»، وايضا ـ عندما نسمع أنهم انتقلوا الى هناك مع العائلة كلها. وعندما نسمع صوتهم القادم من سدروت، التي تُقصف من غير جُرم جنته، لا من البُعد الآمن المحمي الذي يُصرفون فيه حياتهم، ليقولوا آنذاك ايضا إن الجيش الاسرائيلي يكذب، ربما نصدقهم آنذاك.

ومتى سنصدق غلئون وأشباهها؟ عندما يوجهون الاسئلة نفسها، التي يُضيقون بها على ضباط الجيش الاسرائيلي الى الجهات الفلسطينية ايضا.

رجال اطفاء فلسطينيون يتفحصون آثار الدمار الذي خلفه الاحتلال الاسرائيلي على معمل في غزة

وعلى سبيل المثال، كيف يمكن أننا لم نرَ في اللقطات المصورة للحادثة، التي التقطها المصور الفلسطيني أية نقطة دم؟ وكيف يمكن أن يكون المصور الفلسطيني جاهزا في المنطقة؟ وكيف يمكن أن تكون الطفلة الصارخة التي يفترض أنها خرجت من الماء جافة تماما؟ وكيف يمكن أن يقوم أحد «القتلى» فجأة وهو يُمسك في يديه بندقية؟

وكان من الممكن أن نضيف اسئلة عن تجربتنا كلنا مع الفلسطينيين في حالات مشابهة في الماضي. هذه الاسئلة، ويا لسخرية القدر، سألها فريق من صحيفة ألمانية. ولكن اولئك بيننا، المعروفة مواقفهم سلفا، أجهدوا أنفسهم في أن يوجهوا اسئلة صعبة الى الجيش الاسرائيلي فقط. أيمكن تصديقهم؟

بامبي شيلغ
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/6/20

90 في المئة من الارض مقابل 100 في المئة من الجنود

على اسرائيل الكف عن بناء المستوطنات حتى لو انسحبت الى جدار الفصل في اطار خطتها الجديدة

■ نُشر في الاعلام أنه في أعقاب الردود الباردة على خطة الانطواء في الساحة الدولية، ينوي رئيس الحكومة، ايهود اولمرت، أن يعرض على الفلسطينيين اقامة دولة ذات حدود مؤقتة، تمتد على نحو من 90 في المئة من الضفة. بحسب هذه الخطة، ستنسحب اسرائيل الى خط الجدار، وستُخلى مستوطنات شرقي الجدار.

بناء جدار الفصل هو أهم عمل قامت به اسرائيل في العقد الأخير في قضية تحديد صلتها بالضفة الغربية. من الواضح ايضا أن تخطيط الجدار وبناءه في المسار الذي يُبنى عليه تعبير خالص عن سياسة من طرف واحد. بهذا المفهوم، مشروع جدار الفصل هو الاستمرار الأمين لمشروع الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية. بيد أن الجدار يُعبر عن توجه أوعى يتصل بالآثار الديمغرافية والسياسية للمستوطنات.

ينشئ جدار الفصل واقعا جديدا في جانبين رئيسيين. أكثر المنطقة الفلسطينية وسكانها في الضفة الغربية يقعان شرقي جدار الفصل. من جهة ثانية، أكثر السكان الاسرائيليين الذين يسكنون شرقي الخط الاخضر موجودون غربي الجدار (نحو من 370 ألفا من بين نحو من 440 ألف انسان، في ضمنهم السكان الاسرائيليون في القدس الشرقية). مع الافتراض المعقول أنه في المستقبل المنظور سيكون مسار الجدار الحالي هو الخط الحدودي بين اسرائيل والضفة الغربية، ستواصل اسرائيل التمسك بعدد من المناطق الرئيسة في الضفة، سيُقسم التمسك بها الضفة الغربية بالفعل الى عدد من المناطق المنفصلة.

ينمو في الضفة الغربية بموازاة ذلك في السنين الأخيرة توجهان متعارضان: من جهة، يستمر البناء في جزء من المستوطنات والمستوطنات غير القانونية الواقعة شرقي مسار الجدار. السكان الذين يسكنون هذه المستوطنات، وأكثرهم متدينون، يواصلون التكاثر بنسب كبيرة. إن اقامة عدد من الشوارع الالتفافية الجديدة الموجودة شرقي الجدار قد استُكمل في السنة الماضية وتستمر الاعمال في شارع التفافي آخر في هذه الايام حقا. هذه الحقائق تُعبر عن سياسة الاستيطان الاسرائيلية، المعروفة منذ أواخر السبعينيات.

يدل بناء جدار الفصل على التوجه المعاكس، لانكماش الوجود الاسرائيلي في الضفة الغربية وتضييقه في داخل «الكتل الاستيطانية». من الصحيح الى اليوم أن أكثر البناء في المستوطنات، أكثر من ثلاثة آلاف وحدة سكنية يفترض أن يسكنها من 15 ـ 20 ألف مستوطن جديد، يتم غربي الجدار. «الحدود المؤقتة» بمجرد تعريفها يفترض أن تُحدد بالتفاوض. على من يطلب اجراء تفاوض أن يفضي الى نتائج خلاقة، وأن يأتي بأيد نقية وأن يمتنع عن إقرار حقائق لا يمكن إزالتها. في هذه النقطة أكبر اخفاق لاتفاق اوسلو، مكّن اسرائيل أن تستمر في بناء المستوطنات في التسعينيات بمعدل لا نظير له في الماضي، وأن تنشئ بمقابلة ذلك تضليل «التفاوض». لا خوف من أن تنجح اسرائيل في أن تبيع الفلسطينيين ثانية نفس البضاعة الفاسدة. انهم، وهم الذين رأوا كيف غيرت اسرائيل تحت غطاء سنوات اوسلو أجزاء كبيرة من موطنهم، بمضاعفة عدد المستوطنين، لن يواصلوا خفض رؤوسهم أمام أفعال اسرائيل التي تتم دائما وعلى نحو ما على حساب مجال عيشهم. من المهم، مع ذلك، أن يستوعب الجمهور الاسرائيلي ادراك أنه لن يكون أي اتفاق مرحلي على حدود 90 في المئة، من غير تجميد المستوطنات بنسبة 100 في المئة.

درور أتاكس
مُركز مشروع مراقبة المستوطنات في «سلام الآن»
(هآرتس) 2006/6/20

توجه الحكومة الاسرائيلية الآن جهدها لاخلاء المستوطنات الطارئة في الضفة وتترك الموضوع الرئيسي وهو اخلاء المناطق التي تشكل عائقا أمام الحل

■ أصبح «اخلاء المستوطنات الطارئة» لسبب ما امتحانا لحكومة اسرائيل الأعلى. بهذا العمل ستُمتحن جديتها السياسية. اذا ما أخلتها، كما يقول فجأة كثيرون أخيار، ستكون هذه دلالة على أنها متوجهة الى تحقيق «الانطواء» (ولكن ما كان)، أو الى خطوة مهمة اخرى للتخلص من المناطق المحتلة. واذا لم تخلها، فسيكون في هذا دلالة على أنها واهية، ومترددة وغير جدية على نحو ظاهر.

ولكن بنظرة ثانية، ألا يقتضينا العقل الصحيح أن نعتقد أن العكس هو الصحيح؟ أي، أن العناد في الانشغال الآن بالمستوطنات الطارئة، وربما ايضا اخلاء عدد منها بضجة كبيرة، تشهد على عدم الجدية؟

أليس لا يوجد أي منطق أو أي حاجة حقيقية للتورط الآن في اخلاء هذه المقلقات. تلك الجزر التي تُسمى «مستوطنات طارئة» ليست جزءا من مشكلة المستوطنات، وليست مادة في الجدول السياسي وليست سوى قضية جنائية ضئيلة جدا.

وفضلا على ذلك: لا يشبه اخلاء كهذا البتة اخلاء مستوطنة «قانونية». إن اخلاء مستوطنة طارئة عمل سهل جدا، وبسيط جدا، بل رخيص جدا: انه غير مصحوب بتقديم تعويضات أو بتفاوض مرهق على مقدارها، ولا يقتضي اعداد سكن بديل ولا يتطلب استعدادا لخدمة العمل من اجل الاهتمام بتشغيل المُجلين. والمستوطنات الطارئة ايضا لا تتمتع بعطف بالغ من الجمهور، واخلاؤها لا يصحبه احتجاج واسع أيا كان. حتى «التصميم والحساسية» بكمية مبالغ فيها ليست متاعا ضروريا للاخلاء، لأن من الغالب على سكان المستوطنات الطارئة أن يسارعوا الى اعطاء الجنود وأفراد الشرطة ما يكفي من الاسباب للاحتياج الى القوة لتنفيذ مهمتهم.

في الأصل، اخلاء أو عدم اخلاء المستوطنات ليس سابقة وليس شهادة على نوايا السلطة فيما يتعلق بسائر المناطق أو سائر المستوطنين.

بمقابلة ذلك، الغوص في أعماق مواجهة ساخنة مع المتوحشين في المستوطنات الطارئة ومع الفتيان الباحثين عن المغامرات الذين سيتدفقون الى هناك، سيمنحهم فرصة ذهبية ليُحققوا حتى النهاية غاية وجودهم الحقيقية: انشاء فظاعات مُركبة، واكتظاظ الاعلام المتحمس في صور «مزعزعة» لاصحاب أحذية ثقيلة يضعون الخوذ على رؤوسهم بزاء فتى عبري أو فتاة عبرية يعمل أو تعمل في حب الارض، وإرسال جميع الدهماويين المنافقين المُضللين الى «يشع» ليرتجفوا حيال عدسات التصوير واقناع «شعب اسرائيل» كله بظلم الحكومة وبثقل مهمة «طرد اليهود من ارضهم».

لا شك ايضا في أن القصص المعتادة عن التحرشات الجنسية، والشتائم المعادية للسامية لجنود غير يهود، والخيول التي تدوس اعضاء كنيست ستُنشر بالنجاعة الاستيطانية المعتادة.

وكل هذا من اجل ماذا؟ من اجل لا شيء. من اجل شجار جماعي ليس فيه أية فائدة، بل الضرر فقط.

ومن جهة اخرى، التجربة مع سلطات السلطة والأمن الاسرائيلي يُعلمنا أن قدرا ما من الشك هو في محله دائما. ويكفي الشك والريب الضئيلان لكي نفكر، أنه لا يوجد هنا قصر تفكير بل تفكير مُتقدم بالذات، أي أنه من الأسهل على الحكومة أن تدعو لنفسها عددا من «الصدمات» الكبيرة، والى جانبها ايضا عدد من الفرص لاظهار التصميم. لكي يعلم العالم كله كم يصعب عليها هي المسكينة. ومن اجل أن يعلم الشعب كله، مبلغ تصميمها هي، البطلة. وربما ايضا من اجل أن تستطيع، حينما يحين الوقت، التستر من وراء «الصور الصعبة» لكي تُعلل للوهن، والاحجام، وعدم الجدية وعدم الفعل. وكانت أمورا مشابهة قبل ذلك.

لو كانت الحكومة تريد حقا البرهان على جديتها، لما كانت تبدد الوقت الآن والجهد على هذه التفاهات الجنائية. كانت تبدأ الآن ـ وعلى نحو أحادي كما تحب ـ باخلاء جميع عشرات آلاف المستوطنين الراغبين في الجلاء. كانت تطلق عشرات آلاف الرهائن التي تواصل احتجازهم في الضفة الغربية، سجناء في المستوطنات التي لا ترى لها هي نفسها أية غاية.

ويمكن إبقاء المستوطنات الطارئة على حالها. لتُخلى في نهاية العملية، أو لا تُخلى البتة. من الذي يهمه. وليتنا كنا أصبحنا في هذه المرحلة المأمولة، حيث تكون المستوطنات الطارئة فقط ناشبة هناك، أما سائر المستوطنين فيكونون قد عادوا آخر الأمر الى البيت.

ب. ميخائيل
أديب يساري
(يديعوت احرونوت) 2006/6/20

وزير الدفاع لا يُديره فعليا

الجيش وجهاز الأمن الاسرائيلي يمارسان الخداع والحرب النفسية

■ وكالة الأنباء «عرب برس» صرحت أمس بأن ثلاثة صواريخ قد سقطت في ساعات الظهيرة في باحة الكلية الاسلامية «السفير»، الواقعة في بلدة باب الشمالي في قطاع غزة. الطلاب الذين كانوا يتأهبون للصلاة في تلك اللحظة لم يُصابوا بأذى، إلا انهم خرجوا في مظاهرة ووعدوا بالانتقام.

منظمة الجامعات في بريطانيا صرحت ردا على الهجوم بأنها ستفرض المقاطعة على اسرائيل. الآن يتبين أن خلا قد حدث في البيان لأن الصواريخ الثلاثة قد أصابت كلية «سافير»، في كيبوتس شاعر هنيغف. المقاطعة ما زالت قائمة الى أن ينتهي الاحتلال.

هذا الخيال ليس مبالغا فيه بصورة تزيد على ما يحدث على ارض الواقع في الساحة الاسرائيلية الفلسطينية. أحد الجانبين فقط هو المسؤول عن كشف الحقيقة ونشرها. الحكاية عند الفلسطينيين هي وسيلة كفاحية وسلاح الضعيف لمعادلة قوة القوي وجبروته. الجدوى أهم من الأدلة. «عملية في قتال غير متماثل»، هذا ما أطلقه الأدميرال الامريكي هاري هاريس على عملية الانتحار الثلاثية التي قام بها شبان القاعدة في سجن غوانتانامو بالصدفة غداة الانفجار الذي حصل على شاطىء غزة.

اسرائيل تصرفت على هذا النحو خلال الاربعين سنة الاولى من اقامتها، خلافا للتكلف الذي كان قادتها يُظهرونه. اجهزة الأمن كانت تخدع المستوى المدني، ومعه أو بدونه، كانت تخدع القضاء والجمهور. فبركوا وزيفوا واخترعوا من اجل توفير أرواح الجنود، أو إبراز النصر أو بناء الصورة الذاتية.

الظاهرة لم تختف تماما ـ هناك في الجيش شعبة للحرب النفسية (عفوا، «بلورة الوعي» التي تنتقل بين أقسام الاستخبارات والعمليات) ـ ولكن في مقياس النفي الاسرائيلي هي موجودة اليوم في مكانة أقل من السابق لأن الأكاذيب أصبحت تُكشف بسرعة. ظهور جيل من المشككين في النيابة العامة والمحاكم ساعد في إضعاف الرقابة وإجبار جهاز الأمن على قول الحقيقة. من الصعب خداع اهارون باراك (مستشار قضائي للحكومة، وعضو في لجنة كوهين)، وميشال حسين (محامي قادة «الشاباك» الذين كشفوا قضية الخط رقم 300، ودوريت بينيش وعدنا أربيل (من طاقم لجنة كوهين)، جميعهم ليسوا راضين بالسكوت عن ضابط يخفي سرا.

القضاة باراك وبينيش مع إيالا بروكتشيا وقعوا على قرار محكمة العدل العليا الصادر في الاسبوع الماضي في قضية جدار صوفين. هذا قرار صعب، وليس واضحا كيف يبقى من زيفوا المعلومات ـ وتسببوا بذلك في اتخاذ قرار خاطئ ـ في أعوام 2002 ـ 2005 في مناصبهم في الحكومة أو في جهاز الأمن. هؤلاء تسببوا باهدار الملايين على مسار تقرر تغييره. مسؤوليتهم عن هذه الفضيحة لا تقل عن مسؤولية المفتش العام للشرطة، حسب مفاهيم لجنة زايلر أو قائد قاعدة نبتيم التي قام الجنود فيها باغتصاب فتاة من سكان العائلات.

في الجيش وفي سلاح الجو يوجد غش وخداع جزئي، وليس نهجا للتزييف يتم فيه اللجوء الى سجلين، واحد داخلي والآخر خارجي. ما يسمعه الصحافيون من دان حلوتس، هو نفس ما يسمعه بيرتس منه. الجيش أكثر مصداقية على المستوى الجماهيري من الاعلام والسياسيين.

مشكلة وزير الدفاع لا تكمن في مصداقية رئيس هيئة الاركان، بل في وحدانيته كمصدر للمعلومات حول قواته (أما بالنسبة للعدو فالمعلومات تصل الى الوزير ورئيس الوزراء، وبدرجة أقل الى وزير الخارجية، من خلال شعبة الاستخبارات العسكرية و«الشاباك» والموساد). الجيش لا يخضع لرقابة مدنية حقيقية، ولا يوجد جهاز مستقل لامداد الوزير بالمعلومات. حسب القانون الأساسي الخاص بالجيش يتوجب أن يخضع رئيس هيئة الاركان لوزير الدفاع الذي يقوم هو باقتراح تعيينه على الحكومة، إلا أن رئيس هيئة الاركان مُخول بالفصل بين قادة الجيش والمستوى المنتخب.

توقيع وزير الدفاع ضروري في التركيبة الحالية، إلا أنه محدود جدا في قدرته العملية على التأثير بواسطة التعيينات والميزانيات بصورة مخالفة لاقتراح رئيس هيئة الاركان. الجيش يُدير (وينسخ) نفسه. اذا لم يتفرغ بيرتس لاحداث تغيير أساسي، فسيبقى هذا التحدي بانتظار الوزير المستقبلي الذي يتطوع للقيام بذلك. حلوتس مثلا.

أمير أورن
مراسل الصحيفة لشؤون الجيش
(هآرتس) 2006/6/20

سيضر بآلاف السكان الفلسطينيين في ابوديس والسواحرة الشرقية

قرار بيرتس تغيير مسار الجدار يثير تساؤلات حول مدى استيعابه لما يدور في البلاد

■ أمس الأول ظهر صرح وزير الدفاع عمير بيرتس لكبار المسؤولين في وزارته بأنه قد قرر التأكد من ضرورته الأمنية بعد الانتقادات التي وجهتها المحكمة العليا للمقطع الموجود عند مستوطنة تصوفين.

في تلك اللحظة بالتحديد قُدمت للمحكمة دعوى ضد بيرتس لأنه يستغل حساسية المحكمة لأمن مواطني اسرائيل. الوثيقة المقدمة للمحكمة تهدف الى اقناع المحكمة برد التماس مجلسي السواحرة الشرقية وأبوديس وسبعة مواطنين من تلك المناطق، ويدعون فيها أن مخططي الجدار يُلحقون الضرر بالفلسطينيين لاعتبارات ليست أمنية.

محامي الملتمسين، شلومو لاكر، الذي قرأ الخبر في صحيفة «هآرتس» أمس (قرار بيرتس) يقول ان من الأجدر بوزير الدفاع أن يلقي نظرة على مسار الجدار في الجوانب الجنوبية لمعاليه ادوميم اذا كان يريد أن يوفر بيرتس قبل جفاف حبر قرار محكمة العدل العليا الحاد، الموجه ضد وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز (في قضية تصوفين) ـ فان وزير الدفاع الجديد قد يتلقى من التسلل الى الدولة وحماية كل السكان الذين يقطنون داخله».

اذا طلب بيرتس بروتوكول الجلسات التي جرت حول تلك الالتماسات سيكتشف أن المسؤول عن تخطيط الجدار اللواء احتياط داني تيريزا، الذي يلقب رسميا بـ «مساعد وزير الدفاع» قال للمحكمة بأن إزاحة الجدار جنوبا لم يهدف بالمرة لخدمة أمن ملايين سكان اسرائيل القاطنين داخل الخط الاخضر أو مئات الآلاف القاطنين في القدس، ولا حتى أمن عشرات آلاف سكان معاليه ادوميم المبنية في المناطق. تيريزا صرح مرتين بأن المسار يهدف فقط الى ضمان سلامة بضع عشرات من المستوطنين في كيدار التي تتبع للمجلس الاقليمي غوش عصيون. تيريزا أكد أن المسار المقترح من قبل مجلس السلام والأمن يستجيب لاحتياجات معاليه ادوميم أمنيا، ناهيك عن القدس وباقي أجزاء الدولة ـ أكثر من غيره. اذا لم يُسارع بيرتس قبل جفاف حبر قرار محكمة العدل العليا الحاد، الموجه ضد وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز (في قضية تصوفين) ـ فان وزير الدفاع الجديد قد يتلقى الكلمات تقريبا عندما أوضح مساعدته السخية للبؤر الاستيطانية. وبالمناسبة، في تموز (يوليو) 2000 عندما تحدث باراك في كامب ديفيد عن الانسحاب من أجزاء واسعة من منطقة بنيامين، صادقت وزارة الداخلية التي يرأسها حاييم رامون على صرف 1,6 مليون شيكل لحملة «الشعب مع بنيامين» ـ وهي حملة تهدف الى جذب سكان جدد الى المنطقة ومن ضمنها البؤر الاستيطانية غير القانونية.

عندما أصبح اوفير بينيس وزيرا للداخلية في حكومة شارون عين محاسبين للمجالس اللوائية في المناطق حتى يوقف تدفق الاموال الحكومية على البؤر الاستيطانية، هو يخشى من عدم تنازل قادة مجلس «يشع» عن متعة استخدام حكاية رامون كنموذج لتأكيد الدعم الذي حصلوا عليه من الدولة، وأن الامر قد يُحدث إرباكا وحتى ضررا حقيقيا في عملية اخلاء البؤر الاستيطانية.

عكيفا الدار
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/6/20

عندما كانوا في السلطة كانت اعمال الثأر وقتل المدنيين مقبولة لهم

الاخلاق واليسار لا يمكنهما ان يسيرا معا

■ من المسلي جدا أن نرى ونسمع كيف أن رجال اليسار ينازعون الواحد الاخر في شؤون الأخلاق. مرة أمنون دنكنر ضد دافيد غروسمان ومرة اخرى ميخا لانكري ضد عدي دغان ويهونتان جيفن مع عاموس عوز. واحد يدعى يسارا غريب الاطوار وآخر عميلا لليمين. وللحظة يخيل أنه من أصل مئة وحدة من الاخلاق نزلت الى العالم، تسعة وتسعون منها احتلها اليسار.

جميل ومثير للانفعال جدا هذا التباكي الاخلاقي. ولكن باستثناء أن احدا ما نسي أن يذكر المتطهرين الجدد بأنه في الايام العادية يمكن أن يوقع على مقالة امنون دنكنر «أخلاقي بل أخلاقي جدا» 6/15) من يوصفون باليمينيين المتطرفين، وأنه على أقوال الهراء لكُتّاب اسرائيل وقع بالضبط ذات الاشخاص. وعليه، فماذا يجري هنا؟ بعد يومين بالضبط من انتهاء عملية الاختطاف والقتل لطلاب المدرسة الذين كانوا في نزهة في معلوت، 1974/5/15 قصفت طائرات سلاح الجو حي سكني في مدينة صيدا، رئيسة الوزراء غولدا مائير، وزير الدفاع موشيه ديان، رئيس الاركان موطي غور، وزير الصحة ورجل مبام فيكتور شمطوف، والنائب الشاب الذي اخذ نجمه يصعد في وقت مبكر اكثر مما ينبغي يوسي سريد ـ كل هؤلاء عرفوا، رأوا وصادقوا. ينبغي أن نأخذ بالحسبان أن القصف في صيدا كان عملا ثأريا لذاته، جاء نتيجة لمذبحة ارتكبتها م.ت.ف. والغاية الوحيدة للقصف كان زرع الدمار والخراب، المس بالمدنيين الخائفين تحت سلطة ارهاب عرفات في لبنان. بعد ثماني سنوات من ذلك، في ذروة حرب لبنان، قاد سريد وشمطوف وباقي رجال اليسار المظاهرات «ضد حرب فيتنام خاصتنا». واولئك الكُتّاب، اولئك الفنانين، واولئك المثلين.

الفارق بالتالي هو من يوجد في الحكم. فواضح كالشمس في وضح النهار انه لو سقطت القذيفة السادسة في ظل حكومة شمير، نتنياهو أو بيغن، لكانت رقصة الشياطين الاعلامية ارتفعت اضعافا مقابل عزف الاسي اليوم. عاموس عوز كان سيخطب بالتأكيد في الميدان عن «عصبة القتل والغوغائية، التي قفزت من زاوية مظلمة من اليهودية».

ولكن النقطة الاكثر اثارة للغضب هي الاستخفاف المقصود من مفكري ومحللي اليمين. فمنذ متى يتحدث مؤيدو ماركس ولينين، شمس الشعوب وماوتسي تونغ، عن الاخلاق اليهودية؟ فتلاميذ اولئك المعلمين، الذين انطووا على الاخلاق المزدوجة ولدوا وعاشوا في مستنقع «الليبرالية، الانسانية، التعددية»، اداروا عيونهم عن رؤية سفكة الدم اليهودي كتجسد للشر، وبدلا من ذلك وضعوا في البؤرة يهودا كل ذنبهم هو الاستيطان في أرض اسرائيل، كل خطيئتهم هي النقيض من طرد عرب 1948 من قراهم التي تحولت الى معاقل لليسار. آه؟ أنذكر كيف ان عاموس عوز سخر بفرح في يوم الطرد وكيف وصم اليهود كلاسامين؟ أنروي كيف أن يونتان جيفن أثنى على الموتى في ليل الانتخابات الاخير «بيبي هو الشقيق غير الصحيح الذي بقي على قيد الحياة؟»

جورج اورويل كتب ذات مرة يقول: «اليسروي الذي يقسم بقيم الانسانية مثله كالمومس التي تقسم على التقاعد».

الاخلاق واليسار لا يمكنهما ان يسيرا معا، على الاقل هكذا يثبت مقاتلو الاخلاق الجدد. أما الآن فسيقص مقص رقابة اليسار من اورويل ايضا.

غابي افيطال
عضو ادارة دائرة البروفيسوريين للحصانة السياسية والاقتصادية
(معاريف) 2006/6/20

صحيفة استرالية تقول إن الجانب الفلسطيني هو الذي يؤجج النزاع وهو الذي يقود العدوانية في الصراع بين الاسرائيليين والفلسطينيين

■ «الموت يبسط جناحيه على غزة. ومهما يكن مأساويا فانه لم يتم في فراغ. إن من عنونوا الحادثة تحت عنوان «مجزرة» ونددوا باسرائيل من اجل ذلك، يتجاهلون عددا من الحقائق التي لا تُريحهم. احدى تلك الحقائق هي أنه عندما تقصف اسرائيل أهدافا في غزة، فانها توجه القصف الى مصادر اطلاق صواريخ القسام، التي تطلقها حماس على اسرائيل في كل يوم. وحماس ليست كاسرائيل بحيث أنها لا تعتذر عندما تتسبب بموت مواطنين ولا تقيم تحقيقا لتفحص عما تشوش.

الضحايا الأولون لاطلاق صواريخ القسام، في الثامن والعشرين من حزيران (يونيو) 1984، اشتملوا على طفل اسرائيلي في الرابعة يسمى أفيك زهافي، لقد قُتل عندما سقط صاروخ أطلقه الفلسطينيون بقرب روضته. وليست صواريخ القسام فقط موجهة الى السكان المدنيين، كما يبرهن التاريخ الطويل للعمليات الانتحارية. كلما بدا الفلسطينيون وأشياعهم متشوقين الى دولة تخصهم، يبعد قادتهم عن كونهم ساسة كبُعد الشرق عن الغرب.

«اذا كنا نحتاج الى برهان آخر على سؤال أي طرف في النزاع هو العدواني وأيها الضحية، فيكفي أن نواجه بين الردود الاسرائيلية وتلك الفلسطينية على ما يتصل بموت المواطنين. لم يتدفق اليهود في اسرائيل على الشوارع وهم يطلقون طلقات الفرح ويوزعون الحلوى على الاولاد، كما يحدث في الضفة الغربية وفي غزة بعد كل عملية انتحارية «ناجحة». بدل ذلك نشرت حكومة اسرائيل اعلان أسف، وعرضت مساعدة طبية، وفي ضمنها علاج المصابين في مستشفيات اسرائيلية، وبادرت الى التحقيق في الحادثة».

من أين اقتُبست هذه العبارات؟ هل من صحيفة المستوطنين «نكودا»؟ هل من «مكور ريشون»؟ هل من تصريح لناطق وزير الخارجية؟ كل الاجوبة مخطوءة: انها اقتباس دقيق من مقالة تحرير صحيفة «ذي استريليان» ـ احدى الصحف الرائدة في استراليا. كتبت الصحيفة هذه الكلمات في أعقاب تهديدات حماس بأن «هزة ارضية ستحدث في مدن الكيان الصهيوني وأنه لن يبقى لغوغاء المحتلين خيار سوى اعداد التوابيت أو الحقائب». كُتبت المقالة قبل أن يُنشر تحقيق الجيش الاسرائيلي الذي يقول إن مصدر الانفجار لغم دفنته حماس، عندما «بحسب الأدلة الموجودة»، كما تقول الصحيفة «انحرفت قذيفة أطلقتها اسرائيل عن مسارها وأصابت مواطنين أبرياء».

بعد أن قرأت هذه الاقوال، بعيدا عن مكان حدوثها، شاهدت النشرة المسجلة لـ «مباط»، التي أبلغت عن مظاهرة جرت أمام منزل رئيس هيئة الاركان، رفع المشاركون فيها لافتة كبيرة تلقبه بلقب «قاتل». نظرت ايضا في مقالات من الصحف الاسرائيلية نشرت في نشرات الانترنت. كنت محتاجا الى هذه المعلومات، لأنني كنت أوشك أن أُحاضر في الجامعة الوطنية في استراليا عن المكانة القانونية للانتفاضة. برغم أن الحادثة في غزة لم تمس موضوع محاضرتي مسا مباشرا، توقعت أن أُسأل عن ذلك. ولقد سُئلت. وجهت السائلة الى مقالة التحرير (الاسترالية لا الاسرائيلية). كُتبت المقالة قبل أن يُنشر تحقيق الجيش الاسرائيلي الذي يقول إن مصدر الانفجار لغم دفنته حماس، عندما «بحسب الأدلة الموجودة»، كما تقول الصحيفة «انحرفت قذيفة أطلقتها اسرائيل عن مسارها وأصابت مواطنين أبرياء».

وردّ هناك: «اليوم الذي تسلك فيه القيادة الفلسطينية نفس سلوك القيادة الاسرائيلية، سيكون يوما كبيرا للسلام في المنطقة».

البروفيسور أشير ماعوز
من كلية الحقوق في جامعة تل ابيب، واستاذ كرسي ضيف في جامعة مونش في مالبورن
(يديعوت احرونوت) 2006/6/20